سد النهضة الاثيوبي
بؤرة النزاع على المياه بين مصر واثيوبيا

م.احمد عثمان محمد
pfkvmxc@gmail.com
معهد الادارة –الرصافة/الجامعة التقنية الوسطى

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى بيان اثر بناء سد النهضة الاثيوبي او ما يسمى بسد الالفية على العلاقات المصرية الاثيوبية ، اذ تتناول هذه الدراسة اهمية مياه نهر النيل لدول الحوض ولا سيما مصر واثيوبيا وتقسيم الحصص المائية بين الشركاء ومعايير هذا التقسيم واساليبه ، ولاسيما المشاكل الناجمة عن الاعمال غير المشروعة كإقامة السدود والخزانات على نهر النيل وما نجم عن هذه المشاريع والسدود من مشاكل واضرار لدول الحوض ولاسيما لمصر ، إذ تطرقت هذه الدراسة الى المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين مصر واثيوبيا ، وخلصت الدراسة الى ان هذه الازمة تحتاج الى جهود مشتركة لجميع الاطراف المتضررة من اجل الوصول الى حل يرضي الجميع ، وتوصلت هذه الدراسة الى انه بالمشاركة والتعاون والاتفاق على مدة ملء السد على اساس حسن النية وعدم الاضرار بالغير سوف تحل هذه الازمة وتكون هناك فائدة في التنمية المستدامة ليس لأثيوبيا ومصر فحسب بل لجميع دول حوض نهر النيل .

الكلمات المفتاحية: سد النهضة الاثيوبي، نهر النيل، مشاكل الاتفاقيات والمعاهدات، دول حوض النيل

The Grand Ethiopian Renaissance Dam, the focus of the water conflict between Egypt and Ethiopia

Ahmed Othman Mohamed Instructor:
Central Technical University

Abstract:

This study aims to demonstrate the impact of building the Grand Ethiopian Renaissance Dam, or the so-called Millennium Dam, on Egyptian-Ethiopian relations. Legitimate construction of dams and reservoirs on the Nile River, and the problems and damages resulting from these projects and dikes to the basin countries, especially Egypt. The solution satisfies everyone, and this study concluded that with participation, cooperation and agreement on the duration of filling the dam based on goodwill and without harming others, there will be a benefit in sustainable development not only for Ethiopia and Egypt but for all countries of the Nile River Basin.

Keywords: Grand Ethiopian Renaissance Dam, Nile River, problems of agreements and treaties, Nile Basin countries

المقدمة

يعد الماء من اعظم النعم التي انعم الله سبحانه وتعالى بها على البشر، اذ وصفها الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم بوصف مختصر (وَجَعَلْنَا مِنَ الماء كُلّ شَيْءٍ حَيٍّ) ، فالماء سر الحياة على سطح الكرة الارضية، إذ شكل وجود المياه وعدمه هاجساً لجميع بني البشر، اذ تعد الانهار احد مصادر المياه على سطح الارض وقد تكون هذه الانهار خاصة في دولة واحدة وتسمى بالأنهار الوطنية، وقد تكون مشتركة بين اكثر من دولة وتسمى بالأنهار الدولية.

ويعد ملف مياه نهر النيل من الملفات الهامة والصعبة في العلاقات المصرية الافريقية ولاسيما في العلاقات المصرية الاثيوبية منذ عقود سابقة، اذ زادت حدة الخلافات في السنوات الاخيرة بين مصر ودول حوض نهر النيل ولاسيما اثيوبيا

نتيجة ازمة بناء سد النهضة حتى اصبحت هذه القضية ازمة دولية بين مصر واثيوبيا.

ومع بدايات القرن الحالي حاولت مصر والسودان عقد اتفاقيات ومعاهدات مع دول حوض نهر النيل فيما يخص التحكم في جريان مياه النيل وتدفقه ولكن جميع هذه الاتفاقيات لم تتوصل الى حل النزاع والخلاف الدائر بين مصر والسودان واثيوبيا بسبب اصرار كل دولة على ما يسمى في حقوقها التاريخية في مياه نهر النيل ولاسيما مصر الذي يشكل نهر النيل حوالي ٩٦% من مواردها المائية ، بالرغم من ذلك وقعت دول الحوض التسع اتفاقية (عنتيبي) عام ٢٠١٠ في اوغندا بدون استدعاء مصر والسودان الى هذا الاتفاق، اذ شكّل هذا الاتفاق الشرارة الاولى لبدء الازمة المصرية الاثيوبية.

وبسبب فشل جميع المفاوضات المصرية الاثيوبية للتوصل الى حل ينهي الخلاف حول آلية بناء السد ، فولد قلق داخل الشارع المصري ، واصبحت ازمة سد النهضة محل اهتمام جميع الانظار لاسيما الخبراء المختصين وعامة الشعب في انتظار الاعلان التاريخي عن حل هذه الازمة والاطمئنان على امن البلاد ومستقبله القومي والاجتماعي والاقتصادي .

وشهدت ازمة بناء سد النهضة مراحل من الجذب والشد في المفاوضات والمباحثات وبعد هدوء الموضوع لسنوات عديدة عاد مرة ثانية الى الساحة بسبب التصريحات الاثيوبية عام ٢٠١٢ بزيادة سعتها التخزينية للسد من ١١ مليار لتر مكعب الى نحو ٧٤ مليار لتر مكعب ، وهذا يعتبر بالنسبة لمصر انتهاكاً لكل القوانين الدولية ولحقوق مصر المائية ، ويعتبر حسب وجهة النظر المصرية انتهاكاً لاتفاقية عام ١٩٥٩ والتي اعترفت دول حوض النيل بموجب هذه الاتفاقية بكل الحقوق التاريخية لمصر والسودان في مياه نهر النيل ، ويمثل

سد النهضة الاثيوبي خطراً كبيراً على مصر والسودان من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ولاسيما من الناحية الصناعية والزراعية ومستويات الصادرات الزراعية ، وبناء على ذلك تم اعداد هذا البحث ليسلط الضوء على اهمية مياه نهر النيل بالنسبة لمصر واثيوبيا وماهي الاضرار والمنافع التي سوف تلحق في منطقة حوض نهر النيل في حال اكتمل بناء السد ، ثم تناولنا في بحثنا هذا فشل المفاوضات المصرية الاثيوبية للتوصل الى اتفاق يرضي الطرفين وينهي الخلاف الدائر وذلك عبر ثلاث مباحث.

اهمية البحث

تعود اهمية البحث الى :

١- انه يوضح تراكمات الخلافات السياسية بين مصر والسودان واثيوبيا والتي عدت سببا في عدم التوصل الى اتفاق ودي بين الاطراف الثلاثة فيما يتعلق في مشكلة بناء سد النهضة الاثيوبي.

٢- ان اهمية البحث تنشأ من الاهمية المتعلقة بالماء الذي يعتبر عصب الحياة وادامتها، وبمشروعات الدول وحقوقها التنموية في مياه الانهار الدولية التي تمر عبر اراضيها .

٣- يعتبر موضوع المياه من المواضيع المهمة ومحطة انظار الجميع بصفة عامة ودول مصر واثيوبيا بصفة خاصة.

٤- يهدف البحث الى التركيز على قضية الامن الغذائي في منطقة حوض نهر النيل والتي لها دور فعال وكبير في صياغة العلاقات بين اثيوبيا ومصر .

٥- دراسات وجهات نظر كل الاطراف المتصارعة على مياه نهر النيل واحقية هذه الدول لمياه نهر النيل

اشكالية البحث

ان مشكلة الصراعات الدولية على مياه الانهار حظيت باهتمام كبير في السنوات الاخيرة ولا سيما في الاوساط الاكاديمية وصناع القرار على مستوى الدولة ، اذ فرضت مشكلة المياه نفسها كواحدة من الموضوعات الرئيسة التي تنذر بصراعات اقليمية او تحمل املاً في التعاون المستقبلي او تنذر بصرعات دولية ونشوب حروب ناهيك عن دور القوى الخارجية وحقيقة الدور الذي تلعبه داخل النظام الاقليمي ، وفي حقيقة الامر ان معظم الخلافات على الحصص المائية بين الدول كانت بسبب ادعاءات هذه الدول في احقيتها في حصصها المائية على حساب الطرف الاخر ، لذا سوف يكون في بحثنا هذا اجابة على التساؤلات التالية :

- ما هو اثر الخلاف والصراع بين مصر ودول حوض النيل على مياه نهر النيل؟
- ما هي اهم الاتفاقيات التي تم عقدها من اجل تقسيم مياه نهر النيل بين دول حوض نهل النيل؟
- ما هو التأثير الخارجي على قرار الدولتين (مصر واثيوبيا) حول ادعاء الطرفين في حقوقهم المشروعة في مياه نهر النيل؟
- ما اهم التوقعات المستقبلية للصراع المائي في حوض نهر النيل ؟

فرضية البحث

تقوم هذه الدراسة على فرضية مفادها ان اهمية سد النهضة الاثيوبي وفوائده في العلاقات المصرية – الاثيوبية شهدت في المدة الاخيرة بعد اعلان اثيوبيا انشاء السد صراعا وخلافا الى حد اعلان مصر بشن الحرب على اثيوبيا في حال اصرارها على بناء السد ، لذا يمكن تحديد فروض البحث بما يلي :

١- ان غياب أي اتفاقية شاملة وعادلة متفق عليها من قبل جميع الدول المشاطئة لنهر النيل ادى الى هذه الخلافات والتهديدات في منطقة حوض نهر النيل.
٢- دراسة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لمياه نهر النيل ومدى صلاحيتها في الوقت الحاضر لإيجاد رسم او تحديد حصص مشتركة للمياه لكل دولة.
٣- تحديد الاثار الناتجة عن سد النهضة وتأثيره على حصص الشركاء وكيفية التعامل مع مشروع السد الاثيوبي.

منهجية البحث

تم اعتماد المنهج التاريخي الوصفي والذي يعتبر من المناهج العلمية التي يتم استخدامها بغية معرفة كل جوانب وحيثيات ظاهرة الموضوع من اجل التوصل الى معرفة شاملة وبشكل تفصيلي لمختلف مكونات الظاهرة تمكننا من التنبؤ والاستنباط بما ستؤول اليه نفس الظاهرة مستقبلا بحكم كون ان الظاهرة تمتاز في تغير مكاني وزماني مستمر.

المبحث الاول: نهر النيل منابعه وروافده ودول حوض النيل وحاجتها للمياه

تعتمد مصر والسودان بشكل رئيسي على مياه نهر النيل وتمتاز هذه الدول في مناخها الصحراوي الجاف القليل الامطار ، لذا سعت هذه الدول الى اقامة السدود والخزانات بسبب اعتمادها الكلي على مياه نهر النيل ، في حين تمتاز اثيوبيا بتنوع مواردها المائية وبمناخ ذو امطار غزيرة على مدار السنة ناهيك عن وجود الروافد والانهار الداخلية التي تصب داخل اراضيها ، وحاليا تقوم اثيوبيا ببناء سد النهضة الكبير اعتماداً على نهر النيل الذي يعتبر اطول نهر في العالم ، والذي يبلغ طوله حوالي ٦٦٥٠ كم ، ويصب في عشر دول افريقية

والتي تسمى دول حوض نهر النيل وهي (مصر والسودان واوغندا واريتيريا واثيوبيا وتنزانيا والكونغو ورواندا وبورندي وكينيا) ، يمتاز نهر النيل بغزارته المائية وكثرته ، اذ يعد نهر النيل اغزر نهر في العالم العربي ، ينبع نهر النيل من بحيرة فكتوريا ومصبه في البحر المتوسط ، ولنهر النيل رافدان هما النيل الازرق والنيل الابيض ، ينبع النيل الازرق من بحيرة تانا في اثيوبيا ويمر في جنوب شرق السودان ، في حين ينبع النيل الابيض من منطقة البحيرات العظمى في اواسط قارة افريقيا ، ويجتمع النهران (النيل الازرق والنيل الابيض) في الخرطوم ليتكون النيل الاكبر ليمر بالأراضي المصرية ثم يصب في البحر المتوسط.[١]

وجدير بالذكر ان نهر النيل يعتبر المصدر الرئيسي الذي تقوم عليه الحياة الاجتماعية والاقتصادية ولاسيما عمليات التنمية البشرية والاقتصادية داخل مصر والسودان، في حين تعتمد دول حوض النيل الاخرى على الامطار الغزيرة التي يمتاز بها مناخها وكثرة المياه الجوفية والانهار والروافد الاخرى داخل اراضيها وفيما يلي جدول يوضح نسب الاعتماد على مياه نهر النيل في تأمين الاحتياجات المائية لدول حوض نهر النيل :

جدول رقم(١) يوضح نسبة اعتماد دول حوض نهر النيل على مياه نهر النيل

ت	الدولة	نسبة الاعتماد على مياه النيل في تأمين الاحتياجات المائية %
١	مصر	٩٤.٤ %
٢	رواندا	١٥.٤ %
٣	السودان	١١.٩ %
٤	كينيا	٦.٦ %
٥	بورندي	٢.٨ %
٦	اثيوبيا	٢ %

[١] محمد احمد السامرائي، استراتيجية المياه لدول حوض النيل، عمان، الذاكرة للنشر، ط ١، ٢٠١٢، ص ٢٥.

٧	تنزانيا	% ١.٥
٨	اوغندا	% ٠.٣
٩	الكونغو	% ٠.٠٨
١٠	ارتيريا	% ٠.٥

Source : world bank , world development indicators , 2007 , P.P14.

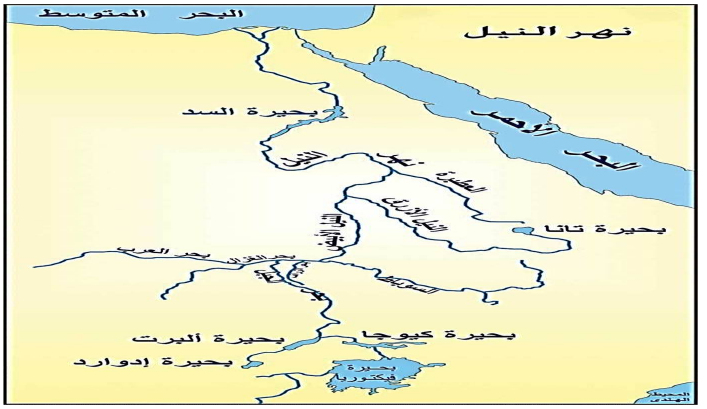

خريطة رقم (١) نهر النيل

تحتل مصر المركز الاول حسب الجدول اعلاه في اعتمادها على مياه نهر النيل من بين دول حوض النيل، لذا تعتبر مصر مياه نهر النيل مرتبط في امنها المائي وبالتالي فأن حماية الامن القومي المصري في منطقة حوض النيل مرتبط في حصة مصر من مياه النيل ، وان امنها المائي جزء لا يتجزأ من الامن القومي للدولة .[٢]

المطلب الاول / العلاقات الاثيوبية المصرية والنزاع حول مياه نهر النيل

تسير العلاقات المصرية الاثيوبية بين الشد والجذب ، فتارة ترتفع وتيرة الخلافات وتارة اخرى يعم التوافق والانسجام نتيجة الخلافات حول القضايا

[٢] رشيد سعيد،نهر النيل نشأته واستخدام مياهه بين الماضي والمستقبل،ط ١،دار الهلال،القاهرة،٢٠٠١،ص ٣٠.

الدينية ولا سيما الخلاف بين الكنيسة الاثيوبية والمصرية والخلاف حول تقاسم مياه نهر النيل.

شكلت اول حكومة في الحبشة (اثيوبيا حاليا) عام ٣٣٥ ق.م سميت بمملكة اكسوم وتمركزت هذه الحكومة قديما في اثيوبيا الشمالية ولقب الاكسوم انفسهم بملوك الجهات الاربعة وسيطرت مملكة اكسوم على المرتفعات الاثيوبية عبر البحر الاحمر الى اليمن ، كانت هذه المملكة ذو علاقات تجارية واسعة امتدت عبر البحر الابيض المتوسط والمحيط الهندي. امتازت معظم الصراعات الاثيوبية المصرية بالوكالة اذ شهدت المناطق الشمالية والجنوبية الشرقية لأثيوبيا حروب بين المسلمين والمسيحيين ، اذ تعتبر الديانة المسيحية الدين الرسمي للحبشة ، إذ شهد القرن السادس عشر اول غزو لأثيوبيا قام به السلطان احمد بن ابراهيم الغازي ، كان امام السلاطين في الصومال اذ استطاع هزيمة العديد من الاباطرة الأثيوبيين ومن ثم ضم الحبشة (اثيوبيا حاليا) تحت سلطنة عدل خلال الحروب العدلية الحبشية التي استمرت من عام ١٥٢٩ – ١٥٤٣.[٣]

شهد القرن الثامن عشر اول صدام بين مصر والحبشة عام ١٨٧٦ في معركة (جورا) بسبب التنافس بين الدولتين على البحر الاحمر واعالي حوض نهر النيل، إذ انتهت هذه المعركة بهزيمة مذلة للجيش المصري، واستطاعت القوات الحبشية اسر العديد من القادة المصريين كان من بينهم محمد علي باشا. [٤]

بدأت الحملات الاوربية الاستعمارية الاستكشافية لأفريقيا والشرق الاوسط عام ١٨٨٢ ، واستطاعت القوات البريطانية احتلال مصر وطرد العثمانيين، في حين

[٣] مبارك الامين حامد، الامن الغذائي واثره الاقتصادي على السودان ومصر، رسالة ماجستير ، الخرطوم ، ٢٠١٧، ص ٢٠.

[٤] رشيد سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٥.

فشلت كل القوى الاستعمارية الاخرى من السيطرة على الحبشة ولاسيما القوات الايطالية اذ هزمت قوات الحبشة القوات الايطالية في معركة (العدوة) عام ١٨٩٦ لتصبح اثيوبيا الدولة الافريقية الوحيدة التي احتفظت في استقلالها خلال الحملات الاوربية الاستعمارية على افريقيا والوطن العربي .٥

خلفت هذه الحملات الاستعمارية الاوربية خريطة جديدة لأفريقيا ، اذ ظهرت دول جديدة في حوض نهر النيل نتيجة التقسيمات الاستعمارية الجديدة للمنطقة منها (اريتيريا واوغندا ورواندا وبوروندي وكينيا وتنزانيا) ساهم هذا التقسيم الجديد للمنطقة الى ظهور منافسة جديدة بين هذه الدول من اجل الحصول على الموارد المائية والاراضي الزراعية.٦

وفي ٣٠ تشرين الاول عام ١٨٥٤ صدر اول فرمان من قبل الدولة العثمانية لشق قناة السويس في مصر وفي عام ١٨٦٩ تم افتتاح هذه القناة حيث ساعدت هذه القناة الجديدة مصر اقتصادياً ناهيك عن انها سهلت الوصول الى البحر الاحمر والمحيط الهندي ، لذا كان اول هدف للقوات البريطانية اثناء سيطرتها على مصر هو السيطرة على قناة السويس لتسهل لها الوصول الى مستعمراتها في الهند الصينية اضافة الى الارباح والمردودات المالية التي تجنيها من هذه القناة.وفي اواخر القرن التاسع عشر زادت المنافسة بين الدول الاوربية للسيطرة على مصر واعتبرت هدفاً استعمارياً رئيساً بسبب موقعها الجغرافي المتميز ، اذ كانت المنافسة على اشدها بين البريطانيين والفرنسيين ، اذ كانت القوات الفرنسية تسيطر على الكونغو وغرب افريقيا لذا انشأ الفرنسيون سدا في اعلى

٥ مبارك الامين حامد ، المصدر نفسه ، ص ٣٣.

٦ ابراهيم الامين عبدالقادر ، الصراع حول مياه نهر النيل ، دار جامعة الخرطوم للنشر ، الخرطوم ، السودان، ٢٠١٠ ، ص ٣٠.

نهر النيل من اجل إضعاف وتقويض النفوذ البريطاني في مصر وبعد احتلال القوات الفرنسية للسودان عام ١٨٨٠ زادت المخاوف البريطانية من القوات الفرنسية بسبب اقترابها من الحدود المصرية ، لذلك حدثت ولأول مرة مواجهة بين القوات البريطانية والفرنسية عام ١٨٩٦ تكبد الطرفين خسائر فادحة ، وعلى اثر ذلك تم عقد اتفاقية بين الطرفين في عام ١٨٩٩ م عرفت بأسم اتفاقية (النيجر) تم التوصل وفق هذه الاتفاقية الى تقسيم مناطق النفوذ الاستعمارية بين بريطانيا وفرنسا على افريقيا وتحديد الحدود على المناطق المتنازع عليها في افريقيا[٧]

ثم اعقب ذلك مفاوضات بين القوات الفرنسية والبريطانية حول تقسيم مياه نهر النيل، اذ اقامت بريطانيا بعقد معاهدة مع القوات الفرنسية من اجل انشاء السدود والخزانات المائية على مناطق نفوذها في افريقيا ولا سيما مصر، إذ قام البريطانيين بأنشاء اول سد على مياه نهر النيل في مدينه اسوان، وضعت الحجر الاساس لهذا السد الكبير عام ١٨٩٩ واكتمل بناءه عام ١٩٧١، ثم قامت القوات البريطانية في انشاء سد الرصيرص الذي اكتمل بناؤه عام ١٩٦٦ علي النيل الازرق في السودان وسد خشم القربة الذي اكتمل بناءه عام ١٩٦٤ على نهر عطرة في السودان.[٨]

واثارت هذه السدود والخزانات والاتفاقيات البريطانية مع الدول الاستعمارية الاخرى ولا سيما مع الفرنسيين ذات النفوذ على افريقيا الى ردود افعال غاضبة لدول المنبع ولاسيما اثيوبيا وتنزانيا واعتبرتها غير منصفة بحقهم. وان بريطانيا اعطت ملك لا تملكه . اذ صرح الرئيس الاول لتنزانيا جيوليوس نيريري الذي

[٧] مبارك الامين حامد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠.

[٨] محمد خميس الزوكة ، جغرافية المياه ، دار المعرفة ، الاسكندرية ، مصر ، ١٩٩٥ ، ص ١٥.

تولى حكم في الفترة (١٩٦٤- ١٩٨٤) (ان الاتفاقيات والمعاهدات السابقة التي عقدت بين الدول المحتلة لأفريقيا والتي عقدتها فيما بينها تعتبر لاغية وتنزانيا غير ملزمة على تطبيق بنود هذه المعاهدات)، وبعد تولي الرئيس المصري جمال عبد الناصر الحكم في عام ١٩٥٦ عقد اول اتفاقية عام ١٩٥٩ مع السودان، تم بموجب هذه الاتفاقية تقسيم مياه نهر النيل، اذ اعتبرت هذه الاتفاقية تكملة لسلسلة الاتفاقيات البريطانية السابقة واظهرت هذه الاتفاقية رغبة مصر اكمال بناء السد العالي ومشروعات اعالي نهر النيل لزيادة حصصها المائية، وكان اول رد فعل على هذه الاتفاقية من دول حوض نهر النيل من الجانب الاثيوبي، اذ تم الرفض التام لهذه الاتفاقية وشعرت اثيوبيا بالإهانة والاستخفاف بها لان الرئيس جمال عبد الناصر لم يستدعي اثيوبيا حضور هذه المفاوضات والتي تعتبر نفسها طرف اساسي في هذه المفاوضات ، وعلى اثر ذلك سعت اثيوبيا الى خوض معركة تقاسم مياه نهر النيل. وحشدت كل فئات الشعب الاثيوبي ولاسيما الرموز الدينية والاجتماعية ، على اثر ذلك انفصلت الكنيسة المصرية الام عن الكنيسة الاثيوبية وشهدت الكنيستان طلاق لأول مره غير رجعي.[٩]

وفي فترة الثمانينات شهدت القارة الافريقية شحة في المياه بسبب الجفاف وقلة تساقط الامطار ولاسيما في منطقة المرتفعات الاثيوبية ، مما سبب في ازمة مائية كبيرة في افريقيا ولاسيما في داخل اثيوبيا ، اذ مات مليون شخص اثيوبي بسبب الجفاف والمجاعة ناهيك عن الخسائر في الثروة الحيوانية والزراعية ، ان شحة المياه وعدم تساقط الامطار لم ينال من اثيوبيا وحدها، بل تضررت مصر هي الاخرى اذ انخفض منسوب نهر النيل بشكل كبير جداً مما سبب نقص حاد

[٩] ابراهيم الامين ، عبدالقادر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٣.

في الطاقة الكهرومائية ، ومن هنا ظهر لأول مرة الخلاف المصري الاثيوبي على ارض الواقع ، بدأت في هذه الفترة التصريحات الاعلامية والتهديدات من كلا الجانبين واتهام الطرف الاخر في احقيته في مياه نهر النيل ، وظهر لأول مرة مصطلح (المظلومية) واحقية كل دولة في مياه النيل من الاخرى. [١٠]

وفي التسعينات انفرجت ازمة الجفاف في القارة الافريقية وكانت هذه الفترة غزيرة في تساقط الامطار ، مما دفع الرئيس المصري محمد حسني مبارك الى اخذ الحيطة والحذر حتى لا تتكرر ازمة المياه التي حدثت في الثمانينات مرة ثانية ، إذ سعى في عام ١٩٩٧ الى انشاء قناة جديدة سميت بأسم (قناة توشكى) تقع هذه القناة في منطقة مفيض توشكى ، تهدف هذه القناة الى انشاء دلتا جديدة جنوب الصحراء الغربية موازية لنهر النيل ، تساهم في اضافة مساحة تصل الى (٥٤٠) الف فدان للرقعة الزراعية يتم ريها من مياه نهر النيل عبر ترعة الشيخ زايد التي تبلغ حصتها من مياه نهر النيل حوالي (٥٥) مليار متر مكعب سنويا، وهذا يعني ان القناة الجديدة سوف تأخذ من مياه نهر النيل حوالي (١٥%) لري الصحراء الغربية الرملية ، قوبل هذا الاجراء المصري في ردود فعل افريقية غاضبة ولاسيما من قبل اثيوبيا اعتبرت انشاء هذه القناة بمثابة تجاوز من قبل الحكومة المصرية على حصتها المشروعة في مياه نهر النيل وصرح رئيس وزراء اثيوبيا الراحل(ميليس زيناوي) حينها قائلا (تأخذ مصر مياه نهر النيل لتحول صحراءها الغربية الكبرى الى ربوع خضراء على حساب اثيوبيا في حين ان ٨٥% من الشعب الاثيوبي يواجه كارثة انسانية بسبب الفقر والنقص

[١٠] زكي البجري ، مصر ومشاكل مياه النيل ، الهيئة المصرية العامة ، القاهرة ، مصر ، ٢٠١٦ ، ص ٦٠.

الحاد في المياه والطعام) [١١] ، يتضح من جميع الاتفاقيات المبرمة بين دول حوض نهر النيل ولاسيما مصر واثيوبيا ان هذه الاتفاقيات وقعت اثناء الحقبة الاستعمارية لأفريقيا او بعدها ، وان جميع هذه الاتفاقيات لا تستند على أي اساس قانوني ، حيث كانت ثنائية او ثلاثية لذلك لم تحظى هذه الاتفاقيات من القبول لجميع دول الحوض بحجة انها وقعت خلال الفترة الاستعمارية للمنطقة ، ان غياب الاطار القانوني لهذه الاتفاقيات ساهم في خلق بيئة مناسبة بإمكانية ظهور النزاعات والخلافات المائية في حوض نهر النيل.[١٢]

المطلب الثاني / فكرة انشاء سد النهضة الكبير

سد النهضة :

سد النهضة او ما يسمى بسد الالفية هو سد اثيوبي يقع على نهر النيل الازرق في منطقة (بني شنقول) بالقرب من الحدود الاثيوبية السودانية على مساحة تتراوح ما بين (٢٠ و٤٠) كم وتقول اثيوبيا ان سد النهضة سيكتمل بحلول عام ٢٠١٧ وسوف يصبح اكبر سد كهرومائي بالقارة الافريقية والعاشر عالميا في قائمة اكبر السدود انتاجا للكهرباء.[١٣]

فكرة انشاء سد النهضة :

ما بين عام ١٩٥٦ و١٩٦٤ تم تحديد الموقع الرئيسي لسد النهضة من قبل مكتب الولايات المتحدة الامريكية للاستصلاح لأول مرة خلال عملية مسح قامت بها

---

[١١] هالة نصر، التحدي الاثيوبي للهيمنة المصرية في حوض نهر النيل، الجغرافية السياسية، المجلد ٢١، ٢٠١٦، ص ٣٨.

[١٢] عادل العرباوي ، الامن المائي في حوض نهر النيل بين الصراع والتعاون، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام ، الجامعة الجزائرية، ٢٠١١ ، ص ١٥.

[١٣] حمدي عبد الرحمن ، مستقبل التعاون في حوض نهر النيل في مرحلة ما بعد بناء سد النهضة، مجلة قراءات افريقية ، العدد ٣٥ ، ٢٠١٨، ص ٣٠.

لمياه نهر النيل الازرق ، وفي عام ٢٠٠٩ قامت الحكومة الاثيوبية بعملية مسح ميداني لموقع مرة ثانية وفي آيار عام ٢٠١٠ اعلنت الحكومة الاثيوبية بشكل رسمي عن عزمها بناء السد .[١٤]

وفي آب عام ٢٠١٠ اعلنت اثيوبيا بشكل رسمي عن بدأ المرحلة الاولى في انشاء سد النهضة الاثيوبي بسبب حاجة اثيوبيا الماسة لهذا السد غير مكترثة لجميع الاتفاقيات السابقة واوكلت هذه المهمة الى مكتب الولايات المتحدة الامريكية للاستصلاح من خلال مسح ودراسات قام بها هذا المكتب التخصصي في المشاريع المائية لمياه نهر النيل الازرق ، وفي كانون الاول من العام نفسه اعلنت اثيوبيا الانتهاء من تصميم السد الذي عرف في بداية الامر باسم سد (هياسي) اذ يقع هذا السد على بعد ٢٠-٤٠ كم من الحدود السودانية بسعة تقدر (٦٧) مليار متر مكعب سنوياً وبكلفة اجمالية تبلغ نحو (٤.٨) بليون دولار امريكي ومن المتوقع ان تصل الكلفة في نهاية المشروع حوالي (٨) بليون دولار لتوليد طاقة كهربائية تقدر ب (٥٢٥٠) ميجاوات ،إذ اسند بناء هذا السد الى شركة ايطالية فيما بعد وتم تبديل اسم السد ليصبح اسمه بسد النهضة الاثيوبي الكبير ، إذ يعتبر هذا السد احد السدود الاربعة الرئيسية التي اقترحتها دراسة مكتب الاستصلاح الامريكي وفي نيسان عام ٢٠١١ وضع رئيس وزراء اثيوبيا الراحل (ميليس زيناوي) حينها حجر الاساس لسد النهضة على الرغم من كثرة التصريحات والاحتجاجات المصرية ضد بناء السد.[١٥]

يأمل الاثيوبيون من هذا السد بان يكون نقطة تحول كبيرة في الحياة الاقتصادية في اثيوبيا وان يوفر لاثيوبيا مردودات مالية كبيرة ويقضي على الفقر والجوع

[١٤] عادل العرباوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠.

[١٥] عبدالسميع دفع الله ، السودان وقفات ومواقف ، ط ١ ، الخرطوم ، السودان ، ٢٠١٧ ، ص ٦٠.

في اثيوبيا ، اذ سيكون سد النهضة على غرار السدود في الدول المتقدمة الاخرى ولاسيما امريكا وكندا والصين وتركيا والهند والبرازيل وكذلك مصر اذ وفرت هذه السدود مردودات مالية كبيرة لهذه الدول وكان له الاثار الاقتصادية الكبيرة على هذه الدول ناهيك عن المردودات المالية بسبب انتعاش قطاعها الاقتصادي ولاسيما القطاع السياحي، لذا تتطلع اثيوبيا على تجارب هذه الدول الناجحة وتحاول تطبيقها داخل اراضيها من خلال بناء السد. إذ يقدر عدد سكان اثيوبيا ما يقارب (٩٠) مليون شخص وهي اكبر دولة غير ساحلية في العالم من حيث عدد السكان، كما انها واحدة من افقر دول العالم، اذ احتلت المركز (١٧٤) من قائمة مكونة من (١٨٧) دولة كمؤشر قامت به الامم المتحدة للتنمية البشرية عام ٢٠١٢ وجاءت السودان بالمركز(١٦٩) واحتلت مصر المركز (١١٣) هذا المؤشر يصنف الدول على اساس متوسط العمر المتوقع والتعليم والدخل لكل فرد وغيره من المعايير الاخرى .[١٦]

كما تعلق اثيوبيا امالها حول بناء سد النهضة على امل ان يكون هذا السد فاتحة خير لها ويحقق لها مكانة اقليمية في التنمية وتوليد الطاقة الكهرومائية .

المبحث الثاني/ سد النهضة وتقاسم مياه نهر النيل

المطلب الاول / المعاهدات والاتفاقيات الدولية لمياه نهر النيل

ان التوتر والنزاع المصري الاثيوبي حول تقاسم مياه نهر النيل ليس وليد اللحظة ، فهو يعود الى اوائل القرن العشرين ، عندما رفضت اثيوبيا الاعتراف في بنود معاهدة الانجلو–الاثيوبية لعام ١٩٠٢ والتي وقعت في اديس ابابا بين بريطانيا واثيوبيا ، وقعتها بريطانيا نيابة عن السودان اذ نصت هذه الاتفاقية

[١٦] الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء لسنة ٢٠١٣، متاح على الرابط التالي في ٢٠١٩/١٠/١٨ / www.caomas.gov.eg

على (ان الامبراطور الاثيوبي منليك الثاني يعد بالا يبني او يسمح ببناء أي اعمال على النيل الازرق وبحيرة تانا او السوباط والذي من شأنه يعيق تدفق المياه الى دول المصب).

وفي عام ١٩٢٩ ، تم عقد اتفاقية جديدة اكثر شمولا او استكمالا لمعاهدة ١٩٠٢ اذ تضمنت هذه الاتفاقية ولأول مرة دخول دول اخرى الى هذه الاتفاقية شملت اوغندا و كينيا و تنزانيا بالإضافة الى مصر والسودان ، اذ حددت هذه الاتفاقية ولأول مرة كميات او حصص المياه لكل دولة ، اذ بلغت حصة مصر حوالي (٤٨) مليار متر مكعب سنويا وهي اكبر حصة بالنسبة لباقي الدول الموقعة على الاتفاقية ، اذ اعتبرت هذه الاتفاقية نقطة تحول في تاريخ مصر في حين اعتبرت اثيوبيا الاتفاقية غير قانونية وان مصر تجاوزت على الحصة المقررة لها في المياه وان الاتفاقية وضعت اساسا لخدمة المصالح المصرية اذ ستوفر هذه الاتفاقية المياه للاراضي المصرية ولاسيما مزارع القطن المصرية في حين سيكون لها الاثر السلبي الكبير على اثيوبيا.[١٧]

وفي عام ١٩٥٩ واستكمالا للمعاهدات والاتفاقيات السابقة عقدت مصر ما يسمى في (اتفاقية النيل) مع السودان واعتبرت مصر هذه الاتفاقية هي الاساس للتفاوض مع جميع الدول المشاطئة لنهر النيل في المستقبل ، وبموجب هذه الاتفاقية حصلت مصر على مكاسب كبيرة جديدة ، اذ بلغت حصة مصر بموجب هذه الاتفاقية من مياه نهر النيل حوالي (٥٥) مليار متر مكعب سنويا فيما بلغت حصة السودان حوالي (١٨.٥) مليار متر مكعب سنوياً ، اضافة الى ذلك اكدت الاتفاقية في احد بنودها على (ان دول المنبع لا يمكن ان تطلق أي مشروع او بناء أي سد او خزان دون موافقة دول المصب)استناداً للاتفاقيات

[١٧] محمد سلمان طايع، الفقر المائي معضلة المستقبل، مجلة الشروق، العدد ١٣٦١، القاهرة، ٢٠١٧، ص ٥٥.

المعقودة سابقاً في عامي ١٩٠٢ و ١٩٢٩ وبموجب هذا البند الذي وضعته مصر اعطاه حق (الفيتو) أي حق النقض على أي قرار تتخذه دول المنبع دون الرجوع الى مصر.[١٨]

يمثل نهر النيل لمصر من اهم مواردها المائية الحيوية وتعتمد على مياه نهر النيل بشكل رئيسي لذلك اعطت لنفسها حصة الاسد في مياه نهر النيل وفيما يلي جدول يوضح حصص مصر والسودان وفقاً للاتفاقيات التي تم عقدها بين مصر والسودان عامي ١٩٢٩ و ١٩٥٩ .

جدول رقم (٢) يبين حصة كلا من مصر والسودان في مياه نهر النيل حسب اتفاق عامي ١٩٢٩ و١٩٥٩.

السنة	حصة مصر من المياه	المتاح	حصة السودان	المتاح
١٩٢٩	٤٨ مليار م. مكعب	٩٧.٢ مليار م. مكعب	٤ مليار م. مكعب	٢.٨ مليار م. مكعب
١٩٥٩	٥٥.٥ مليار م. مكعب	٨٦ مليار م. مكعب	١٨.٥ مليار م. مكعب	١٤ مليار م. مكعب

Source :world Bank , world development indicators , 2007, pp:20

يتضح من خلال هذه الاتفاقيات التي عقدتها مصر مع دول حوض نهر النيل انه كان لها الحصة الكبيرة من مياه نهر النيل على حساب الدول المشاطئة لنهر النيل كانت القوات البريطانية المسيطرة على المنطقة آنذاك والتي وقعت جميع هذه الاتفاقيات نيابة عن مصر باعتبارها كانت تحت الانتداب البريطاني وبررت الحكومة المصرية والبريطانية ذلك على اعتبار ان مناخ مصر قليل الامطار ويمتاز مناخها الصحراوي بالجفاف ولا تملك روافد او انهار اخرى على غرار دول حوض النيل اضافة الى ذلك ان مصر تمتاز بكثافة سكانية عالية تختلف عن باقي دول حوض نهر النيل.[١٩]

[١٨] زكي البحيري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٦.

[١٩] ابراهيم احمد سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٥

اعتبرت دول حوض نهر النيل ولاسيما اثيوبيا هذه الاتفاقية بمثابة مؤامرة بريطانية مصرية جديدة ضد هذه الدول ، ,ومثّلت هذه الاتفاقيات تحدياً لهذه الدول وخلقت عدم ثقة في التعامل مع الحكومة المصرية مستقبلا ، ثم جاء بعد ذلك رفض الاتفاقية الجديدة الموقعة عام ١٩٥٩ من قبل السودان ، اذ اعربت السودان عن استيائها من الية تحديد الحصص المائية واكدت ان حصتها قد تم سرقتها وان الكمية المحددة لها لا تتناسب مع مساحتها وعدد سكانها وان السودان وقع الاتفاقية مع مصر بالإكراه.[٢٠]

يبدو ان الوضع ظل متوتراً في حوض نهر النيل ، اذ لم يعقد أي اجتماع او معاهدة بعد اتفاقية ١٩٥٩ ، اذ بقيت الامور كما هو عليه بين تصريحات تصدر بين فترة واخرى من هذه الدول مستنكرة الاتفاقيات السابقة وان أي دولة لم تقوم بإنشاء أي سد او خزان طول هذه الفترة، وفي التسعينات وبالتحديد عام ١٩٩٩ تجددت قضية تقسيم المياه وتحديد الحصص المائية لكل دولة بسبب التغيرات المناخية وزيادة عدد السكان لكل دولة ، اذ تم عقد اتفاقية جديدة في شباط عام ١٩٩٩ سميت باتفاقية حوض النيل(NBI) وضمت هذه الاتفاقية جميع الدول التسع المشاطئة لنهر النيل وكان الغرض الاساسي من هذه الاتفاقية هو تقسيم وتحديد الاستخدام الامثل والعادل للموارد المائية بين هذه الدول التسع، الا ان هذه الاتفاقية لم تتوصل الى حل لحسم الحصص المائية لكل دولة بسبب ادعاء كل طرف عن احقيته المشروعة في مياه نهر النيل، اذ كان الخلاف المصري الاثيوبي هو الابرز، اذ اعتبر هذا الخلاف السبب الرئيسي في فشل هذه الاتفاقية وتعثر المفاوضات بين دول حوض نهر النيل.[٢١]

[٢٠] محمد سلمان طايع ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٣.

[٢١] ابراهيم احمد سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٥.

وفي ايار عام ٢٠١٠ عقدت مفاوضات جديدة بين ست دول من اجل الوصول الى اتفاقية جديدة تحدد حصة كل دولة وحقها الطبيعي في مياه نهر النيل، اذ اعتبرت هذه الاتفاقية بداية تفاقم الخلاف بين مصر واثيوبيا بشكل رسمي، إذ تم عقد هذه الاتفاقية في مدينة (عنتيبي) الاوغندية، وبموجب هذه الاتفاقية تم الاعلان عن عدم الاعتراف بجميع الاتفاقيات القديمة ولاسيما اتفاقية عام ١٩٢٩ و١٩٥٩، واعتبرت هذه الاتفاقيات ملغاة وحددت الاتفاقية الجديدة حصة كل دولة وفق المتغيرات الدولية الجديدة والتغيرات المناخية التي طرأت على المنطقة ، إذ تم توقيع هذه الاتفاقية من قبل (اثيوبيا واوغندا وكينيا وتنزانيا ورواندا وبوروندي) واعطت هذه الدول الست مصر والسودان عام واحد للانضمام الى هذه الاتفاقية والاعتراف بالاتفاق الجديد.[٢٢]

جاء الرد المصري على هذا الاتفاق من قبل الدول الست بالرفض القاطع لهذا الاتفاق واعتبرت مصر هذه الاتفاقية باطلة وتجاوز على كل حقوقها التاريخية من مياه نهر النيل وان هذه الاتفاقية قد تجاوزت على مضامين الاتفاقيات السابقة المعقودة بين هذه الدول ودعت مصر الى الرجوع الى اتفاقية ١٩٥٩ واعتبرت هذه الاتفاقية هي الاساس في التفاوض من اجل تحديد الحصص المائية لكل دولة، في حين كان الرد الاثيوبي على التصريحات المصرية ورفضها الى الانضمام الى الاتفاقية الجديدة المعقودة في اوغندا عام ٢٠١٠ على لسان رئيس الوزراء الاثيوبي الرحل ميليس زيناوي قائلا (ان جميع المعاهدات التي عقدتها دول حوض نهر النيل اصبحت قديمة ولاغية ولا تتناسب مع الوضع الحالي والمتغيرات الجديدة الدولية وان هذه الاتفاقيات وضعت من قبل الدول الاستعمارية التي كانت تسيطر على المنطقة سابقا ، لذا فنحن لا نعترف بها

[٢٢] جمال سلامة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠.

جملة وتفصيلا) ، وفي تموز عام ٢٠١١ قدمت مصر شكوى رسمية الى الاتحاد الافريقي والامم المتحدة مطالبة بعدم تمويل السد الاثيوبي من قبل البنك المركزي الدولي واعلنت الحكومة المصرية انها سوف تتجه الى التحكيم الدولي من اجل منع اثيوبيا في الاستمرار في بناء السد [٢٣]. وفي شباط عام ٢٠١٣ وجه الرئيس المصري محمد مرسي تحذيرا الى الحكومة الاثيوبية بشكل رسمي ولأول مرة مهددا بضربة جوية للسد في حالة اصرار اثيوبيا على بناء السد واصدرت الخارجية المصرية بيانا جاء فيه (ان السد سيخفض من كهرباء السد العالي المصري بنسبة ٣١% وسيحرم نص مليون فدان مصري من الاراضي المصرية القابلة للري ، وسيهجر ملايين المصريين) ، وفي حزيران عام ٢٠١٣ اعلنت الحكومة الاثيوبية عن بدء العمل في بناء سد النهضة على الرغم من كل التهديدات والاحتجاجات المصرية على مشروع بناء سد النهضة [٢٤]. ونجحت اثيوبيا بالحصول على الدعم الدولي والاقليمي لجميع قرارتها الجديدة بخصوص تقاسم الحصص المائية لنهر النيل وجاء الدعم والتأييد من قبل دول المنبع والتي شملت تنزانيا واوغندا و رواندا و بوروندي والكونغو وكينيا و ارتيريا غير مهتمين للموقف المصري والسوداني المعارض لاتفاقية (عنتيبي) المعقودة عام ٢٠١٠ [٢٥].

[٢٣] زكي البحيري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٥.

[٢٤] جمال سلامة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠.

[٢٥] ابراهيم احمد سعيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٧.

المطلب الثاني: فوائد واضرار بناء سد النهضة الاثيوبي

اولا: فوائد وايجابيات بناء سد النهضة الاثيوبي

١- سوف تكون الفائدة الكبرى الى اثيوبيا في بناء هذا السد ، اذ ستكون طاقته الانتاجية الكهرومائية تقدر (٥٢٥٠) ميكاوات على الاقل والتي تعادل ١٥٠% من الطاقة المستخدمة في عام ٢٠١٨.

٢- سوف ينظم تدفق مياه نهر النيل الازرق باتجاه السودان ولاسيما في حالة تنفيذ مشروعات استقطاب الفواقد من جنوب السودان التي تقدر بحوالي (٢٠) بليون متر مكعب ، تقسم مناصفة مع السودان.

٣- التحكم بالفيضانات التي تصيب السودان ولاسيما عن سد الروصيرص.

٤- خزن وتوفير مياه الفيضانات التي تصنع في منطقة الروصيرص بالسودان.

٥- خزن وتوفير المياه والتي من الممكن استخدامها لأغراض الزراعة المروية في كل من اثيوبيا والسودان.

٦- تخزين معظم الطمي لنهر النيل الازرق في اثيوبيا والتي تقدر في حوالي (٢٥٠) بليون متر مكعب سنويا مما يساهم في تقليل تراكمات الطمي في خزانات السدود السودانية التي فقدت ما بين ٥٠-٧٥ % من السعة الخزينية بسبب الطمي.[٢٦]

٧- يساهم السد في تقليل كمية التبخر نتيجة وجود بحيرة السد على ارتفاع حوالي (٦٥٠) متر فوق سطح البحر.

٨- يخفف السد من حمل وزن المياه المخزونة عند بحيرة السد العالي في مصر والتي تسبب بعض الزلازل الضعيفة.

[٢٦] خليل العناتي ، الصراع على مياه بين مصر واثيوبيا ، ٢٥/٤/٢٠٢١ متاح على الرابط / http:/bit.ly/3haxoeh

٩- يوفر السد مردودات مالية باعتباره منطقة جذب للسياح.

١٠- زيادة الثروة السمكية ولا سيما في اثيوبيا.٢٧

ثانيا : اضرار سد النهضة على الجانبين المصري والسوداني

١- فقدان مصر والسودان كميات من المياه تعادل سعة التخزين لسد النهضة والتي تتراوح بين ١٤ الى ٢٤ مليار متر مكعب حسب التخزين.

٢- انتهاء السد بالمواصفات الحالية التي فرضتها اثيوبيا ، اذ سيكون سعة خزن هذا السد حوالي (٧٤) مليار متر مكعب سعة خزن السد دون التوصل الى اتفاق مع مصر يعتبر خسارة سياسية الى مصر اذ اثيوبيا سوف تتبع نفس مشهد بناء سد النهضة الحالي في المستقبل لاسيما وان اثيوبيا لديها خطط في المستقبل لإنشاء (٣٠) مشروع على نهر النيل الازرق منها (٣) على النهر الرئيسي بسعة تخزينية اجمالية تزيد عن (٢٠٠) مليار متر مكعب علما ان متوسط ايراد النيل الازرق يبلغ ٥٠ مليار متر مكعب سنويا.

٣- فقدان كل من مصر والسودان كميات من المياه المترسبة في صخور الخزان لم يقدر الان حجمها.

٤- احتمال تعرض السد للانهيار بسبب العوامل الجيولوجية وسرعة كميات المياه المتدفقة لنهر النيل الازرق والتي تصل في بعض الايام ولاسيما في شهر (آب) الى مايزيد على نصف بليون متر مكعب يوميا ويبلغ الارتفاع على (٢٠٠٠) م نحو مستوى ٦٠٠ م عند السد واذا حدث أي ضرر فان المتضرر الاكبر هي المدن والقرى السودانية ولاسيما الخرطوم والتي قد تجرفها المياه في نفس طريقة اعصار السونامي .

[٢٧] عبدالسميع دفع الله ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٥.

٥- انخفاض في منسوب بحيرة ناصر المصرية حوالي (١٠) متر مما سيولد نقص حاد في توليد الطاقة الكهربائية.[٢٨]

٦- التكلفة الاجمالية للسد قدرت بـــ (٤.٨) بليون دولار امريكي وقد تصل التكلفة الى حوالي (٨) بليون دولار في حين ان اجمالي الموازنة العامة لاثيوبيا للعام ٢٠٢٠-٢٠٢١ بلغت اقل من (١٤) بليون دولار في حين بلغت الموازنة العامة للعام ٢٠١٠-٢٠١١ اقل من (٤.٢) عندما بدأت اثيوبيا في بناء السد .

٧- اغراق المناطق التعدينية الواعدة (الاراضي الحاوية على معادن) مثل البلاتين والذهب والنحاس والحديد اضافة الى بعض مناطق المحاجر.

٨- تهجير حوالي (٣٠) الف مواطن من منطقة البحيرة في مصر.

٩- قصر عمر السد والتي تتراوح بين (٥٠ الى ٧٠) عام بسبب الاطماء الشديد والتي تقدر بحوالي (٢٥٠) الف متر مكعب في السنة.

١٠- انخفاض انتاجية السد من الطاقة الكهربائية والتي قد تتراوح ما بين ٢٨ الى ٣٠%.

١١- احتمالية حدوث زلازل في المنطقة بسبب وزن المياه التي لم تكن موجودة في المنطقة من قبل في منطقة صخرية مشققة اضافة الى وزن السد الرئيسي والمكمل بحوالي (٧٤) بليون طن .

١٢- تلوث مياه بحيرة السد بسبب تخزينها اعلى ضمور الغنية بالمعادن وعناصر التعدين.

[٢٨] ابراهيم احمد سعيد ، تحديات الامن المائي العربي ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد ٣١ ، العدد ٣ ، ٢٠١٥ ، ص ٥٠-٩٣.

١٣- التوتر السياسي الحاصل بين اثيوبيا ومصر بسبب بناء هذا السد وقد تصل الى اعلان الحرب بين البلدين.٢٩

المبحث الثالث / تطور الازمة بين مصر واثيوبيا

المطلب الاول / نقاط الخلاف بين اثيوبيا ومصر

يعد السبب الرئيسي للخلاف المصري الاثيوبي هو حول كيفية تقسيم مياه نهر النيل وعن آلية الاتفاقيات التي وضعت في السابق ، اذ ترى اثيوبيا ان تلك الاتفاقيات وضعت اثناء السيطرة الاستعمارية على افريقيا وان تلك الاتفاقيات غير عادلة ولا تصلح في الوقت الراهن لوضع كل دولة ، وتعتبر اثيوبيا مشروع سد النهضة الكبير هو حق مشروع لها وان هذا السد سيوفر لها الموارد الاقتصادية وفرص العمل لمواطنيها وسيساهم في تقليل من نسبة الفقر والجوع ليس في داخل اثيوبيا فحسب بل ايضا سيحل ازمة الطاقة الكهربائية للدول المجاورة ، لذا مشروع سد النهضة بالنسبة لأثيوبيا حق لا يمكن التفاوض او التنازل عليه، في حين ترى مصر ان حصتها البالغة ٨٦% من مياه نهر النيل حق طبيعي وتاريخي وان اثيوبيا لم تلتزم في جميع الاتفاقيات التي عقدتها مع مصر ولاسيما اتفاقيات عام ١٩٠٢ و ١٩٢٩ و ١٩٥٩ ، وتخشى مصر من اقامة السد لأنه سيولد انخفاض حاد في حصتها المائية وهذا سيكون له الاثار السلبية على جميع مفاصل الحياة في داخل مصر.[٣٠]

بدأت اثيوبيا في بناء السد على النيل الازرق منذ عام ٢٠١١ غير مكترثة لموقف مصر المعارض وسمي السد باسم سد الالفية، إذ يسع السد ملء (٧٣) مليار متر مكعب سنويا ومن المرجح ان يكتمل انشاءه وتشغيله نهاية عام

[٢٩] منير خدام،الامن المائي العربي، الواقع والتحديات، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨، ص ٢١

[٣٠] محمد سلمان طابع ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٨.

٢٠٢١، ترى الحكومة المصرية ان بناء السد تم تنفيذه دون دراسات علمية وجيولوجية متخصصة، في حين اذا تم ملء السد بهذا الشكل السريع والغير مدروس قد يسبب نقص حاد في كمية المياه المتدفقة الى مصر والسودان وان حوالي (٥٤) مليار متر مكعب من مياه نهر النيل ستخسره مصر والسودان سنويا.[٣١]

حاولت الحكومة المصرية بكل الوسائل المشروعة لإيقاف بناء سد النهضة الا ان هذا قابله موقف اثيوبي رافض ، فحصت مصر الرئيسية في نهر النيل هي ٥٥ مليار متر مكعب اضافة الى معدل الامطار الضعيف الذي لا يسد حاجة مصر المائية ، اذ يقدر نصيب الفرد المصري بـــ ٧٠٠ متر مكعب نتيجة التزايد المستمر في عدد سكان مصر ، في حين توقعت وزارة الموارد المصرية تراجع نصيب الفرد المصري الى نحو ٥٨٠ متر مكتب في عام ٢٠٢٠ مشيرة الى حد الفقر الماء العالمي الذي يقدر في ١٠٠ متر مكعب سنويا ، لذا فمصر داخلة حد الفقر المائي اذ يستهلك قطاعي الصناعة والزراعة المعدل الاكبر التي تصل الى مصر ، ناهيك عن الاضرار السلبية فيما يتعلق بالبيئة كارتفاع درجات الملوحة في الارض.[٣٢]

ومن اجل ايقاف العمل في انشاء السد والرجوع الى المفاوضات قدمت الحكومة المصرية تقرير كامل ومفصل الى الامم المتحدة والبنك الدولي للأعمار الممول الرئيسي لبناء السد توضح فيه مخاطر بناء السد على مصر والسودان اذ ذكر التقرير اذا تم ملء السد لمدة عشر سنوات فمن المحتمل ان تخسر مصر حوالي

---

[٣١] مي غيث ، ازمة سد النهضة والامن المصري المائي ، المركز العربي للبحوث والدراسات ، ٢٠/٥/٢٠٢٢ على الرابط :http/www.acrseg.org/2240bcrawl

[٣٢] محمد سلمان طايع / مصدر سبق ذكره / ص ٧٠.

(١٤%) من تدفق مياه نهر النيل السنوي وخسارة تقدر ب (١٨%) من اراضيها الزراعية ، في حين اذا تم ملء السد خلال سبع سنوات فقد تصل الخسارة الى (٢٢% الى ٣٠%) من اراضيها الزراعية والمائية ، اما اذا تم ملء السد خلال خمس سنوات فقد تصل الخسارة لمصر الى ما بين (٣٦% الى ٥٠%) من اراضيها سواء كانت زراعية او مائية ناهيك عن زيادة كميات التبخر الحاصلة في مياه النهر نتيجة النقص الحاصل في كمية الماء مما سيكون له الاثر على جودة مياه نهر النيل بسبب تركز نسبة الاملاح العالية كما سيحرم مصر من (١٥ الى ٢٠) مليار متر مكعب من المياه السنوية ، ويرى العديد من المراقبين ان في حال اكتمال بناء السد وفق الدراسات الاثيوبية فانه سيولد ازمة اقتصادية خانقة داخل مصر اذ سيفقد حوالي مليون مواطن مصري وظيفته اضافة الى خسارة مالية تقدر على الاقل بنحو (١.٨) مليار دولار سنويا.[٣٣]

وفي آب عام ٢٠١٤ اتفقت الدول الثلاث مصر والسودان الجنوبي واثيوبيا بعد قطيعة طويلة على مواصلة المفاوضات وتم عقد اجتماع ثلاثي في مدينة الخرطوم السودانية ، كان الغرض من هذا الاتفاق هو وضع تصور ثلاثي متكامل للإسراع باختيار المكتب الاستشاري المكلف في استكمال الدراسات الخاصة لسد النهضة من بين المكاتب الخمسة المقترحة من اجل حل الازمة بين الاطراف الثلاثة خلال فترة لا تتجاوز ستة اشهر ، وكان المقرر لهذه المفاوضات ان تنتهي في نهاية آذار عام ٢٠١٥ ، وكان الاجتماع الاول للجنة الثلاثية بشأن سد النهضة الاثيوبي (مصر – السودان – اثيوبيا) تم فيه صياغة الشروط المرجعية للجنة الفنية الوطنية وقواعدها الاجرائية وتم الاتفاق على دورية عقد الاجتماعات وضرورة وجود الية من اجل تبادل المستندات

[٣٣] خليل العناني ، مصر سبق ذكره.

والمعلومات بين اعضاء اللجنة والاتفاق على كل المعايير الفنية وبموجب هذا الاجتماع تم تقديم توصيات من قبل لجنة الخبراء الوطنيين بين مصر والسودان واثيوبيا على اجراء دراستين اضافيتين حول سد النهضة .[٣٤]

وفي شباط عام ٢٠١٥ تم عقد اجتماع جديد في الخرطوم استكمالا للمفاوضات التي جرت في عام ٢٠١٤ ضم رؤساء الدول الثلاث في قمة ثلاثية عقدت لأول مرة وضمت حضور ممثل البنك الدولي وتم خلال الاجتماع التوصل الى عدد من التفاهمات واعلان مبادئ بين مصر واثيوبيا والسودان كان من بينها التأكيد على مواصلة الاجتماعات ومناقشة القضايا العالقة وضرورة فصل القضايا الفنية والسياسية عن القضايا الخاصة المتعلقة بشأن سد النهضة وتشكيل لجان عليا تضم وزراء الري والخارجية في البلدان الثلاث لبحث الملفات الخاصة المتعلقة بالسد واختيار مكتب استشاري يشرف على جميع الدراسات المقدمة بخصوص السد.[٣٥]

ويذكر ان الاتفاق الثلاثي الموقع عام ٢٠١٥ بين مصر واثيوبيا والسودان تنازلت فيه مصر ولأول مرة عن مطالبها التاريخية في نهر النيل ، اذ تم الاعلان في هذا الاتفاق عن المبادئ لحل النزاع ويشمل الاتفاق عشرة مبادئ اساسية تعهدت الدول الثلاث الى التوصل الى اتفاق كامل فيما بينهم حول اسلوب وقواعد ملء الخزان وتشغيله السنوي بعد الانتهاء من الدراسات المشتركة والتي هي في قيد الاعداد.[٣٦]

---

[٣٤] مي غيث ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٢.

[٣٥] محمد سلمان طايع ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٧

[٣٦] ايمن عبدالوهاب ، سد النهضة بين النهج التعاوني والتحديات ، مجلة السياحة الدولية ، العدد ٢٠٩ ، ٢٠١٧، ص ٤٠.

وفي ١٤ ايلول عام ٢٠٢٠ بدأت اثيوبيا المرحلة الاولى بملء الخزن بشكل رسمي مؤكدا ان قرارها هذا جاء بعد فشل كل المفاوضات الثلاثية مع مصر والسودان ثم اعقب ذلك تصريح وزير الخارجية الاثيوبي بشكل رسمي في الامم المتحدة (انه تم العمل على ملء الاولي للخزان وان المفاوضات مع الاطراف الثلاثة اصبحت غير مجدية)، وفي ٢٠ شباط عام ٢٠٢٢ بدأت اثيوبيا توليد الطاقة الكهربائية من السد في منطقة بني شنقول على الحدود السودانية الاثيوبية، دون الاكتراث لاعتراضات وتصريحات دول المصب ولا سيما (مصر والسودان) مما اثارة حفيظة اصحاب القرار المصري، اذ صرح الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي قائلا (ان جميع الخيارات الان اصبحت مفتوحة ضد اثيوبيا بما فيها قرار الحرب).[٣٧]

ثم عقب ذلك صدور بيان للخارجية المصرية استنكر فيه القرار الاثيوبي بملء السد واعتبرته مصر محاولة اثيوبيا استفزاز مصر والسودان ، وجاء نص البيان المصري ما يلي (ان القرار الاثيوبي بملء السد اوقف كل عمليات المفاوضات الجارية منذ ما يقارب عقد من الزمن وان القرار الاثيوبي هذا خرق لكل الالتزامات ولاسيما اتفاقها الاخير لعام ٢٠١٥ والموقع من قبل وزير الخارجية الاثيوبي) ، وبالرغم من تعثر المفاوضات الا ان هذه المفاوضات لازالت جارية تحت رعاية الاتحاد الافريقي والاتحاد الاوربي والامم المتحدة ، اذ قدمت مصر في كانون الاول عام ٢٠٢١ بعد اعلان اثيوبيا ملء السد شكوى الى مجلس الامن الدولي وطالبت بعقد جلسة فورية لمناقشة التطورات الاخيرة التي حصلت فيما يخص قضية بناء سد النهضة وتشغيله ، وتسعى مصر والسودان للحصول

[٣٧] عباس شراقي ، تحديات تحقيق الامن المائي العربي ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٧ ، ص ١٧.

على قرار دولي يمنع اثيوبيا من الاستمرار في خططها لملء السد للمرحلة الثانية دون الاتفاق مع دول المصب ، يعتبر اصرار اثيوبيا على ملء السد دون اخذ موافقة دول حوض النيل ولاسيما مصر والسودان يشكل بمثابة عقبة رئيسة امام أي تقدم في سير المفاوضات الجارية.[٣٨]

ان الخيارات المصرية اصبحت محدودة ولاسيما بعد اعلان اثيوبيا رسميا ملء السد كمرحلة اولية ، لذا على الحكومة المصرية السعي لتقليل الضرر الحاصل وليس تحقيق النفع بعد ان بدأت اثيوبيا ملء السد بشكل فعلي ، فأقصى ما يمكن ان تفعله مصر هو الاستمرار في المفاوضات والعمل على الحصول على ضمانات لملء السد تكون فترة ملء السد اطول من الفترة المحددة لها وبشكل تدريجي يتراوح ما بين (١٥-٢٠) سنة واطلاق كميات اكبر من المياه ولاسيما اثناء فصل الصيف بسبب قلة الامطار وارتفاع درجات الحرارة وكثرة التبخر وان يكون دور الخارجية المصرية اكثر فعالية ودبلوماسية في التعامل الدولي من اجل كسب تأييد روسيا والصين والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي من اجل الضغط على اثيوبيا لقبولها الشروط المصرية الاخيرة بعد تخلي مصر على مايسمى في مطالبها التاريخية في نهر النيل.[٣٩]

المطلب الثاني / الحلول المقترحة لسد النهضة

من حق كل الدول الثلاثة (مصر ، السودان واثيوبيا) ان تدافع على حقوقها المائية والاقتصادية ، فكل طرف من الاطراف الثلاثة في ازمة سد النهضة له مصالحه الخاصة وربما هنالك اطراف خارجية واقليمية لها نفس المصالح ، لذلك من مصلحة الاطراف الثلاثة الجلوس سوية على طاولة المفاوضات من

[٣٨] هل بقيت لمصر خيارات بعد تشغيل سد النهضة رسمياً، متاح على الرابط في ٢٠٢٢/٣/٢
https//www.aljazeera.net

[٣٩] ايمن عبدالوهاب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٠.

اجل الخروج بحلول مقبولة ترضي كل الاطراف المتنازعة ولا توجد مشكلة في الوقت الحاضر ليس لها حلول.[٤٠]

تعد مسألة المياه من اكثر المسائل تعقيدا واثارة للجدل والاختلاف وربما تصل المسألة الى حد النزاع الى جانب كونها تعد مسألة اقتصادية وقانونية واجتماعية وفنية فهي تعد مسألة أمنية واستراتيجية في نفس الوقت ، تتعلق بمصير الدول وشعوبها ، وقد تصل الى حد النزاعات والصراعات المسلحة ، كما انها تثير العديد من المشاكل الجانبية الاخرى مثل المشاكل الحدودية والتوسع والاقليات وغيرها ، لذلك يعتبر موضوع المياه من المواضيع الخطرة والتي تسببت في مشاكل عديدة لدول حوض نهر النيل ، وبالرغم من عدم معاناة السودان من قلة مصادر المياه بسبب تساقط المياه الموسمية بقدر ماتعاني مصر من قلة مصادر المياه ، الا ان نهر النيل يمثل الشريان الرئيس للمياه لكلا البلدين ومصدرا للانشغال السياسي لا سيما لمصر ، فاعتماد مصر المطلق على مياه نهر النيل ادى الى حساسية السلطات المصرية لأي مشروع مائي ينفذ على مجرى نهر النيل من قبل دول المنبع ، وهذا ما تقوم به اثيوبيا منذ عام ٢٠١١ من اقامة السدود على مياه نهر النيل الازرق. ٤١

وفي دراسة حديثة اجريت مؤخرا انه اذا تم تشغيل السد بالتزامن مع دعم مشروع انتاج طاقة الرياح وانتاج الطاقة الشمسية على مدار العام فهذا يعني تقليل الحاجة الى انتاج طاقة مائية تلقائيا وبكمية اقل خلال موسم الجفاف وموسم تساقط الامطار دون التأثير سلبا على المتوسط السنوي بتدفق مياه نهر النيل عند ذلك سيشبه معدل تدفق المياه في المواسم المختلفة الى حد ما تدفق النهر

[٤٠] حمدي عبدالرحمن ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥.

[٤١] مبارك الامين حامد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٠.

الطبيعي مع ذروة واضحة في موسم الامطار ، بحيث يمكن تقليل سعة الخزان وتعويض الفارق من خلال مشروعات الطاقة المتجددة والتي تتوافر في اثيوبيا بشكل كبير ، بحيث تستفاد اثيوبيا من توليد دائم للطاقة الكهربائية من مزيج من اشكال الطاقة المتنوعة والتي ستكون اقل كلفة وارخص من الطاقة الكهرومائية على المدى البعيد. كما انه سوف يضع اثيوبيا كأكبر مصدر للطاقة في القارة الافريقية.٤٢

الخاتمة

يبدو ان وجهة النظر المصرية حول بناء مشروع سد النهضة الاثيوبي تحددها مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية بمعنى اخر تمثل ازمة بناء سد النهضة لمصر قضية مصيرية من الصعب اختزالها على انها مجرد ازمة ذات ابعاد سياسية وفنية ومع تعدد الادوار لهذه الازمة برزت قوة اخرى عالمية لها مصالحها الخاصة لاسيما ايطاليا والصين وقطر وماليزيا فضلا عن الولايات المتحدة واسرائيل ، حتى اصبح من الضروري جدا دراسة جداول استثمارات المنطقة بكاملها حتى يمكن الوقوق على نمط المصالح القائمة بكاملها لحوض نهر النيل ، ومن الناحية الاستراتيجية كان موقف الحكومة المصرية استراتيجيا في بناء السد العالي والذي تعددت فيه كل الوسائل والادوات حتى تحقق بناء السد حينما كان التدخل من الولايات المتحدة ، اما في حالة اثيوبيا الان فاصبح الوصول الى المنطقة غاية الكثير من الجدول التي حركت الاستثمارات في داخل اثيوبيا بالتزامن مع غياب مصري كامل عن العلاقات المصرية الافريقية .

وبالتالي نستطيع وصف ازمة مياه نهر النيل على انها تستند الى ثلا محاور رئيسة لا يمكن فصلها عن بعضها وتتمثل هذه المحاور بالأبعاد السياسية

[٤٢] محمد احمد السامرائي ، مصدر سبق ذكره / ص ٦٥.

والاقتصادية والنفسية ناهيك عن البعد القانوني الذي تمثل في عدم اعتراف دول حوض نهر النيل في جميع الاتفاقيات القائمة والتي تعدها مصر سندها القانوني ويمثل حقها التاريخي والطبيعي في مياه نهر النيل ، ان اصرار الحكومة الاثيوبية على الاعتماد على سياسة مائية منفردة دون اخذ نظر الاعتبار لباقي دول الحوض ولاسيما لمصر والسودان ، سبب هذا التفرد الاثيوبي بصراع سياسي مع تلك الدول وصل الى حد المواجهة ولاسيما مع مصر التي تحاول الحفاظ على ثرواتها المائية بكل الطرق ، ناهيك عن مطالبها المتكررة فيما يسمى بحقوقها التاريخية في مياه نهر النيل ، لذا ينبغي ان تستند السياسات المتكاملة الخاصة بالمياه والتي يجب على الحكومات صياغتها اخذة بنظر الاعتبار خصائص كل بلد من اجل تنسيق هذه السياسات مع السياسات الاخرى المؤثرة على استخدام المياه الا وهي الزراعة والصناعة والطاقة والتنمية وغيرها، مما يستدعي التنمية المشتركة بين هذه الدول عن طريق اقامة مشاريع تنموية زراعية ومشاريع انتاج الطاقة الكهرومائية تلبي الحاجات المتزايدة لهذه الدول بما ينسجم مع القواعد ولا سيما مبدأ الاستخدام العادل والمعقول والاتفاق على مبدأ عدم الاضرار بالأطراف الاخرى ، وان يكون هنالك عمل جماعي يضم جميع دول الحوض من اجل دراسة الجوانب الجيولوجية والهيدرولوجية والبيئية والاجتماعية لسد النهضة بحيث لا تكون هنالك نتائج كارثية في المستقبل على المنطقة .